عـودة الكفاءات المهاجـرة مقياس نجاح الحكومة

حميد الكفائي

عراقيل بيروقراطية وسياسية بانتظارهم!

العودة إلى العراق حق لكل أبنائه وليس لأحد حق منعها أو إعاقتها وعلى من تولوا مسؤولية إدارة البلد أن يعملوا بجد ومثابرة لتسهيل عودة العراقيين الذين غادروا البلاد في ظروف صعبة، سواء كان ذلك أيام النظام السابق بسبب الاضطهاد السياسي أم أنه حدث بعد التغيير بسبب الفوضى وانعدام الأمن اللذين صاحبا سقوط النظام وما أعقبه من احتلال. عراقيون كثيرون يرغبون في العودة والعمل في العراق والمساهمة في نهضته، إلا أنهم لا يستطيعون إلى ذلك سبيلا لأسباب كثيرة منها الإجراءات المتعبة، والتعجيزية أحيانا، التي يضطرون لاتباعها وانعدام أبسط الحوافز التي تشجعهم على العودة.

الكثير من البلدان النامية تستقدم خبراء أجانب في المجالات كافة كي يساعدوها على بناء مؤسساتها والنهوض ببنيتها الأساسية وتقدم لهم رواتب مغرية وحوافز إضافية كي تشجعهم على المجيء والبقاء. العراق ليس بحاجة إلى ذلك فلديه آلاف الكفاءات العراقية القادرة على النهوض به وهذه كلها موجودة في الخارج ومستعدة للعودة إن توفرت الظروف الملائمة. هناك آلاف الأطباء والأساتذة والمهندسين الذين عملوا في الدول المتقدمة لسنين طويلة واكتسبوا خبرة متميزة يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في رفع مستوى العراق في مجالات عديدة وخلال فترة قصيرة وهم مستعدون للعودة والخدمة لو أن السلطات العراقية سهلت مجيئهم ووفرت لهم الحد الأدنى من مقومات العيش والعمل. هناك حاجة ماسة لهؤلاء في مستشفيات وجامعات ومؤسسات العراق ومرافقه العامة لذلك فإن تسهيل إجراءات عودتهم مسؤولية وطنية وأخلاقية بل ودينية لمن لديه إيمان حقيقي بخدمة الإنسان العراقي. حاليا ليس هناك أي من هذه التسهيلات بل الذي نراه ونسمعه هو العكس، فكل الذين حاولوا العودة اصطدموا بجدار الروتين والبيروقراطية وممانعة بعض المسؤولين لعودتهم فعادوا أدراجهم محبطين.

حضرت في العام الماضي لقاء عقده المفتش العام لوزارة الصحة الدكتور عادل محسن في لندن وقد تحدث فيه عن المعاناة في مستشفيات العراق بسبب نقص الأطباء الاختصاصيين وباقي الخبرات الأخرى القادرة على استخدام الأجهزة الطبية الحديثة ،وقد حث أثناء حديثه كل الأطباء في الخارج على العودة والمساهمة في رفع المعاناة عن أبناء بلدهم، وعندها قام له أحد الأطباء المتخصصين وقال له إنه عاد إلى العراق وحاول التقدم للعمل في أحد المستشفيات وبعد معاملة دامت ستة أشهر لم يفلح بالعودة بل قيل له إن الإجراءات سوف تطول وعليه الانتظار حتى يتصلوا به ولم يتصل أحد رغم أنه حاول مرات عدة متابعة الموضوع، وحيال هذه الحالة، لم يستطع الدكتور محسن أن يقدم له وعدا بتسهيل معاملته لأنه لم يكن قادرا على ذلك.

وفي مجال التعليم الجامعي هناك أيضا عقبات لها أول وليس لها آخر تتعلق بتوثيق ومعادلة وقبول الشهادات الصادرة من خارج العراق، حتى وإن كانت من جامعات عالمية مرموقة، وهناك إجراءات لا هدف منها سوى إعاقة عودة أهل الكفاءات. مثلا لا تقبل الشهادة العليا إلا إذا كانت في نفس موضوع شهادة البكالوريوس! ولا تقبل أي شهادة إن كانت قد استحصلت عبر الدوام الجزئي! ولا أدري من قال إن الدارس بدوام جزئي يختلف عن الدارس بدوام كامل! أنا أدرِّس في الجامعات البريطانية منذ ثلاث سنوات ولا أعرف مَن مِن الطلاب يدرس بدوام جزئي ومن منهم بدوام كامل فهذه مسألة تعود للطالب ولا دخل للجامعة فيها ولا فرق في التدريس أو المناهج مطلقا والفرق الوحيد هو أن الذي يدرس بدوام كامل، والذي عادة ما يكون شابا مدعوما ماليا ومتفرغا للدراسة، ينهي دراسته قبل زميله الدارس بدوام جزئي.

شخصيا، حصلت على معظم مؤهلاتي عبر الدراسة بدوام جزئي لأنني كنت مضطرا للعمل طول الوقت وغير قادر على التفرغ كليا للدراسة وهذا هو حال كل من يدرس بدوام جزئي. وكل مسؤول تلتقي به وتكلمه عن هذا الأمر يقول لك إن إجراءات التوظيف وإعادة الكفاءات معقدة وهذه مشاكل ورثناها من النظام السابق! ولا أدري متى يتمكن هؤلاء من حل المشاكل التي ورثوها عن النظام السابق كي يتفرغوا للمشاكل التي استحدثوها هم أنفسهم عبر قلة خبرتهم. والغريب أنهم يعفون أنفسهم من مسؤولية حلها وبالتالي المساهمة في خدمة بلدهم وتسهيل أمور الناس الذين أوصلوهم إلى مناصبهم، فهل يا ترى ينتظرون مجيء قوى غيبية لتحلها نيابة عنهم؟

وفي الوقت نفسه فإن على أصحاب الكفاءات أيضا تقع مسؤولية مواصلة بذل الجهد من أجل العودة حتى وإن اصطدموا بعراقيل الروتين والبيروقراطية، وإن هم واجهوا مسؤولين يخشون من عودتهم ومنافستهم لهم على المواقع والوظائف، وما أكثر هؤلاء هذه الأيام، فإن هناك أيضا عراقيين آخرين بحاجة إلى علومهم وخبراتهم ويتوقعون منهم أن يساهموا في رفع معاناتهم وتطوير مستوياتهم المعيشية والعلمية والحياتية، وهؤلاء هم الأغلبية التي تستحق التضحية من أجلها والصبر على الإجراءات ومتابعتها حتى النهاية

ختاما، عليهم أن يعلموا أن بإمكان الذين يجدون من يعرقل عودتهم أن يقاضوه في المحاكم الإدارية أو العادية لأن مثل هذه الأعمال تدخل في أبواب إيذاء الناس والتمييز ضدهم وهذه مخالفات تستحق العقاب في بلدان كثيرة. في البلدان الغربية مثلا، هناك من يقاضي رؤساءه في العمل لأنهم أخروا ترفيعه أو لم يعاملوه حسب القانون إن هو شعر بأن ذلك قد حصل بسبب التمييز على أساس العرق أو الجنس أو العمر أو الدين. وكثيرون منهم كسبوا دعاوى في المحاكم وأعيدت إليهم حقوقهم المغتصبة.

قرطاس

أحمد عبد الحسين

سقوط هيئة مستقلّة

إنْ كان لدى أحدٍ ما شكّ في أننا سائرون نحو الديكتاتورية، ببطءٍ، لكنْ بثقة وعمق، فله أن يزيل شكّه هذا بعد قراءة الوثيقة التي أرسلتْها الحكومة إلى البنك المركزي "تأمره" فيه بأن تكون قيّمة على سياساته، أي أن يرتبط البنك بها، وبعبارة أفصح وأوجز أن تهيمن الحكومة على اقتصاد العراق.

آخر الهيئات "المستقلّة" على وشك السقوط بعد قصف مدفعيّ مكثف من قبل مكتب رئيس الوزراء، آخر القلاع التي يكفل الدستور استقلالها تتهاوى ، والمفارقة ان هذا الكتاب من قبل مكتب مجلس الوزراء يأتي بعد يوم واحد فقط من إشادة المرجعية الدينية بكفاءة وحسن أداء البنك.

بالأمس اعترض محافظ البنك المركزي العراقيّ على طلب الحكومة الاقتراض من البنك لتمويل قمة بغداد العربية، اعتراضه جاء .وهو الخبير الاقتصاديّ الذي لا يختلف على مهنيته اثنان. لأن اقتراضاً كهذا سيضعف قيمة العملة العراقية، وجاء ردّ حكومة السيّد المالكي سريعاً من خلال هذا الكتاب الذي من شأنه إزالة اللبس ورفع الشكّ في سيرنا الهويني نحو ديكتاتوريّة ستكون فاحشة لأنها مسلّحة بأكبر احتياطيّ للنفط في العالم ويديرها أشخاص ترقّوا في المفاسد حتى انقلبوا من فقراء معدمين إلى رجال يناطحون أغنى شخصيات الكرة الأرضية، أشخاص تلاقفوا السلطة تلاقف الكرة كما أمرهم جدهم الروحيّ من قبلُ الذي حلف ما من جنّة ولا نار.

الهيئات التي كفل الدستور استقلالها تمّ التهامها واحدة إثر أخرى، وهي تمثل مفاصل الدولة العراقية، فالإعلام "إعلام الدولة" رأينا ونرى كلّ يوم أداءه الذي لا يخفي تهليله وتطبيبه لكلّ همسة يهمس بها رأس الحكومة، ويبارك كلّ فعلٍ حتى لو كان من قبيل غلق الطرق، للمثال فإن صحيفة ما نشرتْ تحقيقاً طويلاً عريضاً تقول فيه إن العطلة الإجبارية أيام القمة وغلق شبكات الهاتف وقطع الطرق ومنع التجوال كلها مكارم من القيادة السياسية للحزب والثورة.

السلطة وحش كاسر، وصاحبها منهوم لا يشبع، جميعنا يعرف هذه الحقيقة، لكنّ وحوشنا العراقية أشدّ نهماً، ليس لأنهم اغتنوا بعد مسكنة فحسب، ولا لأنهم أبناء مصادفة في زمن أتتْ به المصادفات بالمعاجز، ليس هذا فحسب بل لأنهم مسلحون بقداسة هي غلاف أحزابهم وانتماءاتهم العقائدية التي تجعل ممن يتلبسها إذا أراد أن يسحق أخوته فهو يسحقهم بدم بارد، وإذا أراد أن يراكم المال حلالاً وحراماً فهو يراكمه حتى لو اضطرّ أن يجعل بجوار تلّ المال تلّ جماجم.

للمرة المئة نتساءل : هل نحن سائرون إلى ديكتاتوريّة بطانتها النفط والدولار وظاهرها من قبلها العقيدة؟ الويل لنا إنْ غذينا هذا الوحش بصمتنا وطمعنا وحبنا السلامة وإيثارنا الجبنَ على قول كلمة حقّ.

أحـــــــداث بـــأســـــلـــــوب عـــراقـــي

سليمة قاسم

فلو كان احد المسوؤلين السابقين يمر بشارع مزدحم فهو لا يترجل من سيارته أبدا، بل يأمر حمايته الأشاوس بالنزول إلى الشارع لا لتنظيم حركة السير بل لإثارة الرعب في نفوس المارة ليفسحوا الطريق لمسؤولنا الكريم خوفا على حياته، وهذا لايعني أنني أوجه اتهامي فقط للمسوؤلين السابقين بسوء استغلالهم السلطة، فيقال والعهدة على القائل إن احد الوزراء في الحكومة الحالية يخرج في موكب مؤلف من ألفي فرد من الحماية فتخيلوا كيف تصبح حال الشوارع حينها!

وفي إيطاليا خرجت النساء بتظاهرات حاشدة وهن يرفعن يافطات حملت شعار(نريد بلدا يحترم النساء) ،أما إذا حدث هذا الأمر عندنا وخرجت النسوة للتظاهر في ساحة التحرير مثلا حينها ستغلق كل الشوارع المؤدية إلى ساحة التحرير وسيعلن احد ساستنا الجدد عن وجود مؤامرة ضد الرجل وستنبري نائباتنا الكريمات للدفاع عن حقوق الرجل التي استهانت بها النسوة المتظاهرات، فمن حقه أن يفعل ما يحلو له ما دام هو الذي منحها ذلك الكرسي الثمين في مجلس النواب، وليس بعيدا أن يتم استدعاء أقرباء النسوة المتظاهرات على عجل لاصطحاب قريباتهم وان كسرن عصا الطاعة فستكون هراوات رجال الشرطة بانتظارهن ،ونتيجة للضغوط التي ستبدأ الكتل المتنفذة بممارستها ضد المتظاهرات قد ينتهي المشهد بتغيير الشعار الذي تحمله النسوة المتظاهرات إلى شعار آخر يقول(نريد بلدا يحترم الرجال!

أما الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك فقد أدين بعد اتهامه بقضايا فساد حين كان حاكما لولاية باريس وتصوروا الحال معي فيما لو حدث ذلك عندنا ووجهت اتهامات بالفساد لمسوؤل معين، فسوف تنبري كتلته التي ينتمي إليها بالدفاع عنه دفاعا مستميتا وسوف يعتبر الاتهام مسيسا وسوف تهدد كتلته بكشف ملفات بالفساد تحتفظ بها لمسؤولين ينتمون لكتل أخرى، وبعد مدة بسيطة سيطوي النسيان ملف هذه القضية خوفا من "نشر الغسيل القذر" لأعضاء الكتل، أما إذا ثبتت الاتهامات ضد ذلك المسؤول فستكون طائرة خاصة جاهزة للإقلاع به إلى الدولة التي يريد ما دامت أرصدته السمينة قد سبقته إلى البنوك الأجنبية وسيتحمل القضية موظف بسيط في تلك الوزارة ممن لا ناقة له وجمل في ما يحدث.

وفي الصين تمكن خبراء وعمال وفنيون من بناء فندق مؤلف من خمسة عشر طابقا خلال تسعين ساعة. أما المدة التي نحتاج إليها في العراق لبناء فندق بنفس المواصفات فسوف تتعدى التسعين شهرا (إن لم نقل تسعين سنة) يمضي ربعها الأول في الحصول على الموافقات الأصولية من دوائر الدولة، وربعها الثاني للحصول على قطعة ارض مناسبة بعد دفع المقسوم، ثم يبدأ مسلسل البحث عن المقاول الذي فر بـ(هبرة) كبيرة من المال في الربع الثالث وإيجاد خلف مناسب له في الربع الأخير، وقد ينهار الفندق بعد بنائه بأيام عدة وتبقى أطلاله تذكرنا بفساد من بنوه كما هو الحال مع الهياكل الحديدية للمدارس التي تقف شامخة في أنحاء متفرقة من بغداد دون أن يرف شارب احد المسؤولين الكرام لمحاسبة المفسدين باستغلال المال العام وهدره.

وتقوم بعض الدول العربية بصرف مبالغ طائلة لتحلية مياه بحارها المالحة لتكون صالحة للشرب مثل الأردن والسعودية التي توجد فيها أكثر من عشرين محطة لتحلية المياه ، ورغم أننا في العراق لسنا بحاجة إلى محطات تحلية لوجود نهري دجلة والفرات، إلا أن الكثير من تقارير الخبراء الأجانب أكدت أن مياههما غير صالحة للاستحمام وليس للشرب فقط ، بسبب التلوث البيئي، فيما أشارت وزارة البيئة في تقريرها الأخير إلى أن تفجيرات أنابيب النفط وتسربها إلى مياه النهر أدى إلى تفاعل مكوناتها مع المياه تسبب أمراضاً سرطانية خطيرة، وعليه ستقوم وزارة الصحة ببث إعلان مدفوع الثمن وعبر شاشات القنوات الفضائية تقول فيه" عزيزي المواطن اغسل الماء جيدا قبل شربه"

والآن عزيزي القارئ اترك لك فرصة تخيل أحداث مشابهة أخرى وقعت في مكان آخر من سطح الكرة الأرضية ومقارنتها بما يجري عندنا، الذي فاق حدود التصور.

عزيزي المواطن.. اغسل الماء جيداً قبل شربه!

أحداث كثيرة تقع في دول العالم المتقدمة وحتى في دول عربية تتقاسم معنا الكثير من المشتركات لا أدري كيف التقطتها مخيلتي لتربطها مع وضعنا في العراق وماذا سيحصل حينها لو حدثت عندنا. تقول الأنباء إن رئيس وزراء أردنيا سابقا لم يجد بدا في أحد الأيام حين كان يقود سيارته في احد الشوارع المزدحمة إلا أن يترجل منها لينظم حركة السير بدلا من رجل المرور الذي كان غائبا عن الشارع، موقف رئيس الوزراء ذاك يستحيل أن ينفذه احد نوابنا أو وزرائنا السابقين الذين ما زالوا مصرين على الاحتفاظ بمجدهم السابق الذي نالوه بضربة حظ عاثرة فما بالك بالوزراء والنواب الحاليين.

شهوة الدور المحوري

ساطع راجي

ما بدأ في تصريحات إعلامية لنواب وجمل عابرة في خطابات روتينية خلال مناسبات شكلية أخذ مع الوقت يتحول إلى ثابت راسخ ومؤكد، حيث تتعالى الأصوات بضرورة إحياء الدور المحوري للعراق في المنطقة وهناك من يتحدث عن "قيادة المنطقة" وتتباين دوافع المطالبين بإحياء الدور المحوري ،فهناك من يريد "الكشخة والنفخة" عندما يجلس إلى جوار الزعماء والملوك وهناك من يريد التغطية على الفشل في السياسة الداخلية سواء في قطاع الخدمات أو الاقتصاد أو الأمن أو حتى في العلاقات بين القوى السياسية، وهناك أيضا من يدعو إلى الدور المحوري لأنه مغموس في خطابات صدام سواء علم بذلك أم لم يعلم، فالدور المحوري للعراق هو من إنتاج إعلام صدام أولاً وهو ثانياً من إنتاج ماكنة الإعلام العربي التي شجعت صدام على التسلح والحروب.

هناك مغالطة سياسية يراد تعميمها عبر محاولة الاستيلاء على ماقام به العراقيون وأنجزوه من مساهمات ثقافية واقتصادية وعلمية وإدارية في تحديث وبناء عدد من دول المنطقة كما ساهم غيرهم من مصريين ولبنانيين وسوريين وفلسطينيين وآخرين في عملية التحديث التي شهدتها المنطقة منذ بدايات القرن العشرين وكان للعراقيين دور بارز فيها، والمغالطون يريدون احتساب هذه المساهمة الفاعلة كجزء من الأدوار التي سعى للقيام بها زعماء استحواذيون أرادوا التدخل في شؤون الدول الأخرى فجروا العراق إلى أزمات وحروب بعدما أنفقوا أموالا طائلة على دعم تنظيمات وقوى في تلك البلدان.

الهوس بالدور المحوري يكاد يعمي المطالبين به عن مستلزمات القيام بمثل هذا الدور وفي مقدمة هذه المستلزمات أن تكون الدولة الساعية للقيام بدور إقليمي قد حققت نجاحا في توفير حاجات مواطنيها الأساسية وتتمتع بتماسك مكوناتها الاجتماعية والإدارية و ألا تكون مهددة بالانقسام وان تكون دولة ذات جاهزية عسكرية وأمنية عالية ولديها رؤية واضحة في سياستها الخارجية وتمتلك أموالا تكفي شعبها ويفيض منها ما يسمح بتقديم معونات ومساعدات لدول أخرى، وذات إمكانات إعلامية متفوقة، وفوق كل ذلك وبعد كل ذلك تكون تلك الدولة قد أنجزت بناء نفسها وأصبحت دولة حقا.

لن ينفع الجدل في إثبات أن العراق ليس جاهزا للقيام بدور محوري ولن ينفع في إثبات أن من مصلحة العراق عدم الخوض في أزمات المنطقة وأن الأولى به التوجه لحل أزماته الداخلية وتوجيه كل سياسته الخارجية لإقناع الدول الأخرى بعدم التدخل في شؤونه، ولن ينفع الجدل في إثبات أن منفعة العراق تكمن في بناء علاقات دبلوماسية واقتصادية وعلمية جيدة مع جميع دول العالم وإبقاء الاهتمام السياسي في الحد الأدنى، لا جدل مهما كان مدعوما بالأدلة يمكنه إثبات ذلك للمهوسين بالدور المحوري في المنطقة لأنهم يتحركون بضغط من شهوة لا يمكنهم السيطرة عليها حتى عندما تدفعهم لاقتراف أفعال تجعلهم "مسخرة".

كما كنا نتمنى أن يقوم دعاة الدور المحوري بذلك الدور المنشود لإنهاء أزمة الوزارات الأمنية أو أزمة قانون النفط أو أزمة ديالى أو أزمة نينوى أو أزمة الكهرباء.